

تطوير التعليم الهندسي وكذا
الممارسات للمهن الهندسية بالتوافق
مع الأنظمة الأوروبية

أكتوبر ٢٠٠٥

السيد الأستاذ الدكتور / هاني هلال
أمين عام صندوق تطوير التعليم

تحية طيبة وبعد ،،،

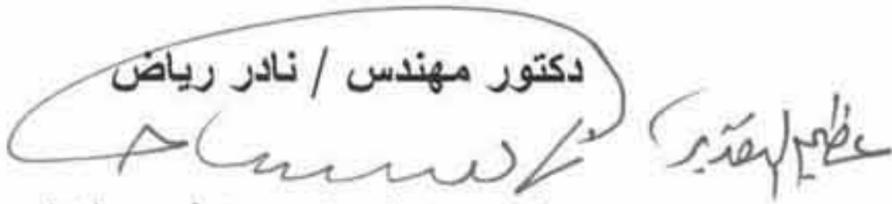
بالإشارة إلى محادثتنا التليفونية بخصوص موافاة المجلس بتقرير أول عن تطوير التعليم
الهندسي وكذا الممارسات للمهن الهندسية بالتوافق مع الأنظمة الأوروبية .

فاننا نتشرف بموافاة سيادتكم بالتقرير المطلوب الذي يتعرض للموضوعات التالية :

- ١- استحداث المقررات والعلوم والتخصصات للتوافق مع البرامج التعليمية الأوروبية .
- ٢- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation للمقررات والمدرسين
القائمين على تدريس كل مقرر والمعامل والورش طبقاً لمعيار عالمي .
- ٣- الأخذ بنظام التخصص العام والتخصص الدقيق في تأهيل الخريجين خاصة المهندسين .
- ٤- السماح بتغيير التخصص العام أو التخصص الدقيق طبقاً لاحتياجات سوق العمل .
- ٥- الضوابط الخاصة بتراخيص العمل .

برجاء التكرم بعرضه علي المجلس الموقر في التوقيت الذي ترونه سيادتكم مناسباً .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

دكتور مهندس / نادر رياض

عضو مجلس إدارة صندوق تطوير التعليم

مرفق :

- تقرير اول عن تطوير التعليم الهندسي وكذا الممارسات للمهن الهندسية بالتوافق مع الأنظمة الأوروبية .
- دراسة تشمل : ٩٦ جامعة المانية ، ١٠٠ معهد عالي الماني .

تحريراً في ١٧/١٠/٢٠٠٥

تقرير اول عن

تطوير التعليم الهندسي وكذا الممارسات للمهن الهندسية بالتوافق مع الأنظمة الأوروبية

لما كانت مسيرة التعليم الهندسي في أي زمان ومكان لا تنفصل عن احتياجات الممارسات المهنية المصاحبة والمحفزة لها .

ولما كانت حركة التطور الفني والمستحدثات في التطبيقات المهنية والاحتياجات المصاحبة لها ينعكس أثرها المباشر سواء من حيث التخصص العام أو التخصص الدقيق ، فقد كان لذلك انعكاسه الدائم والمستمر علي التعليم الهندسي بالدول المختلفة .

فقد كان للاتحاد الأوروبي دوره الرائد من خلال تجربته الفريدة في العمل علي توحيد الأنظمة التعليمية بين شطري ألمانيا بعد توحيدها من جهة ، وإحداث توافق في الأنظمة والمقررات والمحتويات والتخصصات التعليمية بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة اخري بما يسمح بانتقال العمالة وتشغيلها دون تفرقة بين دول الاتحاد .

لذا فإنه في انتقاءنا للنموذج الأوروبي في مجال التعليم الهندسي وكذا الممارسات المهنية الهندسية حسن اختيار للنموذج لدراسته بغرض التوافق معه للاستفادة من الدراسات والخبرات السابقة للاتحاد الأوروبي في هذا المجال نري ما يلي : -

اولاً : يجب على الكليات والمعاهد الفنية أن تحدث وتستحدث من المقررات والعلوم والتخصصات ما يمكن أن يسمى حالة Harmonization مع البرامج التعليمية الأوروبية من حيث المقررات، والمحتوى التعليمي ، ووسائل التدريب العملي بالورش والمعامل ، بل أكثر من هذا قد يكون من الضروري استعمال نفس الأرقام الكودية للمقررات الدراسية المتفق عليها عالمياً ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي على المدى القريب إلى الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية بين الجامعات المصرية والأوروبية .

ثانياً : تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation للمقررات والمدرسين
القائمين على تدريس كل مقرر والمعامل والورش طبقاً لمعيار عالمي .

من منظور المجتمع الصناعي فإنه توجد ضرورة ملحة بتوجيه كليات الهندسة لتدريس
مقررات تتناول المواد التالية وهو ما يتم تدريسه حالياً في الجامعات الأوروبية :-

- أ. أخلاقيات المهنة (Professional Ethics) وقائمة الدواعي والنواهي المهنية.
- ب. تقنيات الميكنة الآلية (Automation Technics) .
- ج. نظريات التجديد والإبداع (Innovative Theories) .
- د. تناول علوم المواد (Materials) بما يتمشى مع المستجدات والمستجدات .
- هـ. اقتصاديات الإنتاج (Economic Engineering) .
- و. علوم تدوير المواد (Re-cycling) .
- ز. علوم إدارة المشروعات (Project-Management) .
- ح. مكونات المبنى الصناعي ومرافقة (Technical/Building and Outfittings) .
- ت. تقنيات إنتاج المنتج الصغير والمتناهي الصغير
(Sensor-Technics & Small- part production)

ثالثاً : الأخذ بنظام التخصص العام والتخصص الدقيق في تأهيل الخريجين خاصة المهندسين
وصولاً للتخصصات التالية على سبيل المثال :-

- أ. المهندس الاقتصادي (Economic Engineer) .
- ب. مهندس الطاقة والبيئة (Energy & Environment Engineer) .
- ج. مهندس تدوير المخلفات والفضلات (Re-cycling Engineer) .
- د. مهندس إنتاج المنتجات الصغيرة والدقيقة .
(Sensor-Technics & Small- part production Engineer)
- هـ. مهندس الميكنة الآلية (Automation Management Engineer) .
- و. مهندس تخطيط الإنتاج (Industrial Planning Engineer) .

رابعاً : أن يسمح النظام بتغيير التخصص العام أو التخصص الدقيق طبقاً لاحتياجات سوق العمل وذلك بالعودة للجامعة بعد التخرج لدراسة مقررات بعينها يستكمل المهندس بها التأهيل الجديد الذي يرغبه ، أمثلة ذلك التحول من الهندسة الكهربائية أو الالكترونية الى هندسة علوم الكمبيوتر ، او إضافة تخصص جديد بجانب تخصصه الأصلي مثل الصناعات الغذائية ، وصناعة السيارات ، والهندسة الصناعية ، والهندسة الاقتصادية ، وتخطيط الإنتاج ... الخ .

خامساً : فيما يخص تراخيص العمل نري الآتي :

- ١- التوسع في نظام إصدار تراخيص العمل للمهندسين بعد استيفائهم إما فترة تدريب في مجال تخصصهم او إنهاء دورة خاصة بالالتزامات المهنية والممارسات المتعلقة بها يكون احد محاورها دورة عن أخلاقيات المهنة ليحمل لقب Professional Engineer .
- ٢- إصدار تراخيص العمل لفترة محددة ولتكن ثلاث سنوات أو خمس سنوات حسبما يستقر الرأي عليه واعتبار ذلك شرطاً لمزاولة المهنة .
- ٣- عدم تجديد تراخيص مزاولة المهنة إلا بعد استيفاء إجراءات من شأنها عدم وجود سلبيات في ملف المهندس المهني تحد من فترة تجديد الترخيص .

راجياً بذلك أن نكون قد قدمنا إسهاماً مبدئياً يلقي قبولا يصلح للتطبيق وصولاً لما يجب اتخاذه من إجراءات في تطوير التعليم الهندسي وكذا الممارسات بالمهن الهندسية للتوافق مع الأنظمة الأوروبية .

دكتور مهندس / نادر رياض

